مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (8) العدد (1) 2024
ISSN (Print): 2710-446x , ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2024/05/20 ، تاريخ القبول: 2024/06/12، تاريخ النشر: 2024/06/25

عدول الأسماء في كشاف الزمخشري ودلالاته البلاغية عرض وتحليل

إبراهيم مفتاح بحور
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية
im041143@gmail.com

المستخلص:

هدف البحث إلى التأصيل لظاهرة العدول الاسمي، من خلال جهود العلامة الزمخشريّ في تفسيره الكشاف؛ إذ وُسِمت جهوده في التفسير بالطابع البياني، وبالتطبيق لنظرية النظم، وسبر النص القرآني الكريم وبيان العلائق اللّغوية بين مفرداته وسياقاتها الواردة فيها، التي أنتجت دلالاتها الحقيقية والمجازية؛ ممّا جعله يحظى باهتمام الدارسين على مرّ العصور، فجاء البحث في مبحثين هما: الأول: عدول الأسماء عن مطابقة العدد والجنس في النظم القرآني، والثاني: عدول المشتقات، والعدول بين الاسم والفعل في النظم القرآني، وتتخللهما مطالب عدة تشتغل بالمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، والمشتقات، والتحوّل من الاسم إلى الفعل والعكس، ومن أهم ما توصل إليه البحث هو أهمية السياق وقرائنه عند الزمخشريّ في فهم الدلالات البلاغية، والإلمام بالمصطلحات التي أطلقها على هذه الظاهرة الجمالية داخل النص القرآني، وكذلك أصالة بحث ظاهرة العدول عند علماء العربية.

الكلمات المفتاحية: العدول، الزمخشريّ، النظم، المفرد والجمع، والمذكر والمؤنث ،المشتقات، الفعل.

مقدمة:

الحمد لله العدل الذي علم آدم–عليه السلام– الأسماء، وجعل محمدًا –ﷺ– خير الأصفياء، وخاتم الأنبياء والمرسلين، وأيده بالقرآن العظيم معجزةً خالدةً إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن القرآن الكريم عربي في لغته نزل على ما ألفه العرب في تأليفها؛ فتنوّعت كلماته أسماءً و أفعالًا وحروفًا، كما تباينت أساليبه خبرًا وإنشاءً، فجاء ببيانه المعجز، وخطابه المفحم المستفيض بدقائق

معانيه؛ فلم يستطع المعاني من العرب مجاراته، وأدركهم العجز عن محاذاته، قال تعالى: ﴿**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا (88)** ﴾ [الإسراء].

وهذه المعاني المعجزة بعضها يعود إلى الأسماء، وبعضها إلى الأفعال والحروف، وما يحصل منها بالضم إلى بعضها، فهذا البحث يتعرض إلى الأسماء من جهة الجنس–التذكير والتأنيث–، والعدد– المفرد والمثنى، والجمع–، و البنية، وما يطرأ عليها داخل النظم القرآني من تناوب له أثر كبير في وجوه دلالتها وبلاغتها؛ ولما كان البناء الصرفي للمفردات القرآنية سببًا في توسيع دلالات الخطاب القرآني أراد البحث معرفة بعض هذه الدلالات من خلال الوقوف على عدول المشتقات.

ولعل الزمخشري(538هـ) أكثر البلاغيين إلمامًا وإحاطةً بالدلالات المختلفة الناجمة عن تناوب الأسماء داخل النظم القرآني وعدولها، وإليه يُرد الفضل في التنبيه على كثير من معانيها البلاغية من خلال محاولته تطبيق نظرية النظم؛ ولغلبة النزعة اللُّغوية والبيانية عليه؛ لهذا كان عنوان هذا البحث:**(عدول الأسماء في كشاف الزمخشري و دلالاته البلاغية عرض وتحليل)،**

والبحث يسعى إلى بيان جهود الزمخشريّ في هذا المضمار، الذي كثر الحديث فيه عن ظاهرة العدول؛ حتى أنه يخيل إلى القارئ أنها وليدة هذا العصر، والحق أنها نمت في أحضان ثقافة تراثية إسلامية؛ فكان دورٌ بارزٌ للمفسرين وعلماء اللغة والأدباء في إبراز هذه الظاهرة الجمالية ؛إذ تلامس روح الإعجاز البياني في القرآن الكريم، وتمثل جوهر اللغة الإبداعية في النص الأدبي.

وبناءً على ما سبق فإن البحث يطرح التساؤلات الآتية:

1- هل تُبرز جهود الزمخشريّ ملامح العدول الجمالي في إطار الأسماء؟

2-ما هي المصطلحات التي أطلقها للتعبير عن ظاهرة العدول؟

3-ماهي أهم مظاهر عدول الأسماء التي توقف عندها الزمخشريّ؟ وما هي دلالاتها البلاغية؟

4-هل يمكن القول بوجود التنظير والتطبيق معًا من خلال غوص الزمخشري في النظم القرآني؟

5-هل لعدول الأسماء علاقة بإبداع الصور البيانية؟ وهل تتفاوت قوة الدلالات للكلمة الواحدة بحسب بنيانها داخل السياق القرآني؟

6- ماهي أهم مظاهر عدول الأسماء التي توقف عندها الزمخشريّ؟ وما هي دلالاتها البلاغية؟

هذه الأسئلة هي ما يشكل هاجس هذه الدراسة، إضافة إلى المزيد من التساؤلات التي تحملها الدراسة في طياتها، والبحث يغامر لإيجاد أجوبة لها من خلال تحليل الشواهد المنتخبة .

وأما منهج البحث فهو المنهج الوصفي؛ ويتضح ذلك من خلال بيان جهود الزمخشري، والتحليلي الانتقائي الذي يعمد إلى إعطاء مادة علمية تطبيقية، ومقارنة وقفات الزمخشري بوقفات المفسرين البلاغيين .

وجاء البحث في مبحثين هما:

المبحث الأول: عدول الأسماء عن مطابقة العدد والجنس في النظم القرآني .

والمبحث الثاني: عدول المشتقات، والعدول بين الاسم والفعل في النظم القرآني.

وتتخللهما مطالب عدة أوجبتها طبيعة البحث ومادته العلمية، وفيها بيان للأصل المعدول عنه و الدلالات البلاغية الناتجة عن العدول.

ومن البديهي أن يكون تفسير الزمخشري(الكشاف) المصدر الأول للدراسة بالإضافة إلى التفاسير الأخرى منها: البحر المحيط ، والتحرير والتنوير وغيرهما، ومن كتب اللغة والبلاغة، وكان من أبرزها كتاب البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشريّ وأثرها في الدراسات البلاغية، للدكتور محمد أبو موسى، ودلالات العدول الصرفي في القرآن، (دكتوراه)، إعداد: عبد الناصر مشري ، إشراف: فرحات عياش، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، بانته ، العام الجامعي: (2014 م)، الجزائر، بالإضافة إلى المصادر والمراجع المثبتة في قائمة المصادر والمراجع.

وختامًا فإني لا أزعم أن هذا العمل بريء من العيوب والمآخذ، ولكن حسبي أني لم أذخر جهدًا فيه.

والله أسأل السداد في القول والعمل.

تمهيد

لعل الرماني(384هـ) أشهر من ذكر العدول الصرفي من القدامى عند حديثه عن قول الله تعالى:﴿ **وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تاب**﴾ [طه: من: 82] ،حيث إنه صرّح بالعدول عن اسم الفاعل:(غافر) إلى صيغة المبالغة:(غَفَّار) على وزن: (فَعَّال) للمبالغة في حصول المغفرة[1].

وتعرض له أبوهلال العسكري (395هـ)أيضًا عند تفريقه بين صيغة:(الرحيم)، وصيغة:(الرحمن) حيث قال "وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله، وأن الرحمن أشد مبالغة فكلما كان أشد عدولا كان أشد مبالغة "[2]،ويفهم من كلامه أن العدول كلما كان أشد بعدًا كان أكثر بلاغة[3]، وكذلك ابن الأثير(637هـ) تعرض للعدول الصرفي، وربطه بالبلاغة، وجعله من قبيل الخصائص الأسلوبية التي يختص بها العارفون بالأساليب العربية دون غيرهم في قوله: " اعلم أيها المتوشّح لمعرفة علم البيان، أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخّاه في كلامه إلّا العارف برموز الفصاحة والبلاغة، الذي اطلع على أسرارهما، وفتش عن دفائنهما، ولا تجد ذلك في كل كلام؛ فإنه من أشكل ضروب علم البيان، وأدقّها فهمًا، وأغمضها طريقًا"[4]، فقد استوعب زبدة الدراسات الأسلوبية الحديثة المهتمة بأسرار الصيغ الصرفية وغيرها.

وأمّا المحدثون فقد اهتموا بالعدول اهتمامًا كبيرًا، ولعل أبرزهم صاحب كتاب (البيان في روائع القرآن)؛ حيث حاول تفسير إجراء العدول في النص الإبداعي بقوله:" خروجًا عن أصل، أو مخالفة لقاعدة، ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبي قدرًا من الاطراد رقى بها إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها"[5]، وهكذا يصبح العدول مع كثرة الطرق والاستعمال قاعدة مطردة نظير تشبيه الكريم بالبحر، والشجاع بالأسد ،وغيره ممّا لا يختص به أحد بعينه هذا شأن العدول في

(1) ينظر: الرّماني، النكت في إعجاز القرآن ،(مطبوع مع ثلاث رسائل في الإعجاز)، ، ص: 104.

(2) العسكري، أبو هلال (395هـ)،الفروق اللُّغوية، تح: محمد سليم، ص: 196، د. ت .ط ،دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

(3) مشري، عبد الناصر، دلالات العدول الصرفي في القرآن، (دكتوراه) ، إشراف: فرحات عياش، ص: 29، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، باتنه ، العام الجامعي: (2014 م)، الجزائر.

(4) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ، 2: 12،ط:1999،1م، المكتبة العصرية، بيروت.

(5) حسان ،تمام، 2: 77، ط:1، 1993، عالم الكتب، القاهرة – مصر.

النص الأدبي، ولكن العدول في النَّظْم القرآني مختلف تمامًا عن غيره فهو نص معجز بمفرداته وتراكيبه وبلاغته وتشريعاته وغيرها من الوجوه.

لا جدل أن البنية الصرفية لكثير من المفردات القرآنية أسهمت في توليد دلالاتها، وتوسيعها في السياق القرآني، وكذلك " دلالة الصيغة الواحدة على معنيين مختلفين من جذر لغوي واحد"[1] ، قال تعالى: ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾ [البقرة: من:36] فالشاهد في: (مُستقرّ) يحتمل أن يكون "اسم مكان أو مصدر ميمي، ويحتمل– على بعد– كونه اسم مفعول بمعنى ما استقر ملككم عليه وتصرفكم فيه– وأبعد منه– احتمال كونه اسم زمان..."[2] وهو نظير قول الحطيئة (59هـ):

مَن يفعلْ الخيرَ لا يعدم جوازيَهُ *** لا يذهبُ العُرفُ بين الله والناسِ[3].

الشاهد في :(جوازيه) تحتمل أن تكون جمع جازٍ، والمعنى كما قال ابن جنيّ(392هـ):"أي: لا يعدم شاكرًا عليه، ويجوز أن يكون جمع جزاء، أي: لا يعدم جزاء عليه. وجاز أن يجمع جزاء على جواز لمشابهة المصدر اسم الفاعل...."[4]، وهذا من مظاهر اتساع دلالة الألفاظ في اللغة العربية، قد سلكه القرآن الكريم غير مسلك العدول الذي هو موضوع هذا البحث.

1. عدول الأسماء في النَّظْم القرآني (العدد والجنس)

يتخذ عدول الأسماء في النظم القرآني مظاهر عدة، أهمها العدول الحاصل من انتقال المتكلم من المفرد إلى المثنى أو الجمع أو بالعكس، وكذلك العدول عن المؤنث إلى المذكر وبالعكس، وهذه المظاهر العدولية لا تخلو من نكات بلاغية توقف عند بعضها الزمخشري[5] .

1.1.العدول عن مطابقة العدد وما يلحق به

(1)– محمد المنجد، اتساع الدلالة في الخطاب القرآني،ط:1، 2010م،ص: 116 ،دار الفكر، دمشق.

(2) الألوسي شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية ،ط :1، 2009م،1: 238، دار الكتب العلمية– بيروت.

(3) ينظر: ديوان الحطيئة: جرول بن أوس(59هـ)، شرح ابن السكيت(246هـ)، تح: مفيد قميحة، ط: 1، 1993م، ص: 120، دار الكتب العلمية، بيروت.

(4) ابن جنيّ: أبو الفتح عثمان بن جني(392هـ)، الخصائص، تح: عبدالحكيم بن محمد، د. ت. ط ، ص: 336، المكتبة التوفيقية ، القاهرة.

(5) ينظر: القطاوي، محمد، السياق وأثره في العدول عن مطابقة العدد عند الزمخشريّ" دراسة تحليلية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللّغات وآدابها، العدد: 4، 2010م.

لم يجعل الزمخشريّ العدول عن مطابقة العدد، والزمن– الأفعال– من الالتفات، ولكنّه لم يهمل هذه الظواهر الأسلوبية، وما يُستنبط منها من معانٍ تستخرج من السياق ، والمقام الواردة فيه، وقد رصد عدة مظاهر للعدول عن مطابقة العدد منها[1]:

أ– العدول عن صيغة المثنى إلى المفرد

اهتم الزمخشريّ بسياق الآيات القرآنية، وتحديد دلالة كل مفردة داخل الآية؛ لذلك لاحظ عدة ظواهر أسلوبية، ومن ثَم ما تؤديه من دلالة تلقي بظلالها على المعنى الشريف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى**﴾ [طه:117]، فالخطاب في صدر الآية الكريمة لآدم–عليه السلام– فثُني الخطاب فشمل حواء أيضًا ، فعدل بعدها عن المثنى إلى المفرد، وهو مخاطبة آدم– عليه السلام–وحده، فما السبب في ذلك ؟. قال الزمخشريّ:" وإنما أسند إلى آدم وحده فعل الشقاء دون حواء بعد إشراكهما في الخروج؛ لأنّ في ضمن شقاء الرجل وهو قيم أهله وأميرهم شقاءهم، كما أن في ضمن سعادته سعادتهم، فاختصر الكلام بإسناده إليه دونها. مع المحافظة على الفاصلة. أو أريد بالشقاء التعب في طلب القوت، وذلك معصوب برأس الرجل وهو راجع إليه"[2]، ولعل البيضاوي (685هـ) ارتأى غايته في كلام الزمخشريّ، فنقله دون أن يضيف له شيئًا[3]"إذ ليس المقصودُ الإخبارَ بأنه يشْقَى، بل إنْ وَقَع الإخراجُ لهما من إبليسَ حَصَلَ ما ذكر. وأسند الشقاوةَ إليه دونَها؛ لأنّ الأمورَ معصوبةٌ برؤوس الرجال. وحسَّن ذلك كونُه رأسَ فاصلةٍ"[4]، وضح الزمخشري هذا العدول ويبدو من كلامه حرصه على المعنى ثم ينتقل إلى الحديث عن الجانب الجمالي للعدول بعد الوفاء بالمعنى، وهو الحفاظ على الفاصلة القرآنية، ولِما لها من أهمية كتسهيل الحفظ، والتذكر وما ينشأ عنها من موسيقا داخلية، تعم النَّظْم بأسره، فتكون أداة من أدوات تأكيد المعنى.

(1) بعض الدارسين يسمون هذه المسائل بالتغليب، ينظر مثلًا: السكاكي، مفتاح العلوم، ص:242.

(2) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله (538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،2: 555–556، ط:3، 1986 م، دار الكتاب العربي – بيروت.

(3) ينظر: البيضاوي، ناصر الدين عبدالله بن عمر(685 هـ)،أنوار التنزيل وأسرار التأويل،، تح: محمد المرعشلي،4: 40، ط: 1 ، 1997م، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

(4)السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف (756هـ)،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 8: 112، تح: أحمد الخراط، د، ت، ط، دار القلم، دمشق.

ب- العدول عن لفظ المفرد إلى المثنى

وهو أن يوجه الخطاب للمفرد بصيغة المثنى نحو قـول الله -ﷻ-: ﴿**أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ**﴾[ق: 24]، استوقف هذا العدول: الفراء(207هـ) قبل الزمخشري، فقال الفراء: "العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر بِهِ الاثنان، فيقولون للرجل: قوما عنا، وسمعت بعضهم: ويحكَ! ارحلاها وازجراها"[(1)]، فأراد أن هذا العدول جارٍ على عادة العرب في مخاطبة الواحد بلفظ المثنى، ونقل البغوي(516هـ) كلام الفراء، فقال:" هذا خطاب للواحد بلفظ التثنية على عادة العرب، يقولون: ويلك ارحلاها وازجراها وخذاها وأطلقاها، للواحد،...وأصل ذلك أن أدنى أعوان الرجل في إبله وغنمه وسفره اثنان، فجرى كلام الواحد على صاحبيه، ومنه قولهم في الشعر للواحد خليلي."[(2)]، وأضاف له كلام الزجاج الذي يخرجه عن كونه عدولًا؛ لأنّه جعل الخطاب للسائق ، والشهيد ، فهو على أصله مثنى[(3)]، وقال الزمخشريّ: "ألقيا خطاب من الله تعالى للملكين السابقين: السائق والشهيد: ويجوز أن يكون خطابًا للواحد على وجهين: أحدهما- قول المبرّد: أن تثنية الفاعل نزلت منزلة تثنية الفعل لاتحادهما، كأنه قيل: ألق ألق: للتأكيد. والثاني- أن العرب أكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان، فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليلي وصاحبي، وقفا وأسعدا، حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين..."[(4)]، نلحظ أن الزمخشري جمع بين أقوال العلماء مع تقديمه للأصل على العدول ، وبيان قيمة هذا العدول، وهي التأكيد وتقوية المعنى، واشتماله على الإيجاز؛ لأنّه استغنى النظم بالعدول عن التكرار، ولم يقل: ألق ألق، وهو على عادة العرب في مخاطبة الواحد بلفظ المثنى؛ ولاسيّما في أشعارهم ، من ذلك قول امرئ القيس(545م)[(5)]:

أَلَمْ تَرَيَاني كُلَّمَا جئتُ طارِقاً ... وجدتُ بهَا طِيباً، وَإِنْ لم تَطَيَّبِ

---

(1) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد ،معاني القرآن، تح: أحمد النجاتي، ومحمد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، 3: 78، ط:1، د. ت، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

(2) البغويّ، أبو محمد الحسين بن مسعود ، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تح: عبد الرزاق المهدي، 4: 274، ط:5، 1999م، دار إحياء التراث العربي –بيروت.

(3) ينظر: الزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل (311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ، تح: عبدالجليل شبلي،5: 45 ، ط: 1، 1988م، عالم الكتب ، بيروت- لبنان.

(4) الزمخشري، الكشاف، 4: 8.

(5)ديوان امرئ القيس، تح: عبد الرحمن المصطاوي، ص: 74، ط: 1 ، 2004 م ، دار المعرفة، بيروت، ومطلع القصيدة:
ذهبتَ في الهجران في غير مذهبِ ... ولم يك حقاً كلّ هذا التجنُّبِ.

ثم صرّح بوجه آخر تكون الألف فيه بدلًا من نون التوكيد الخفيفة في الوقف إجراءً للوصل مجرى الوقف، فقال: "وقرأ الحسن: ألقين، بالنون الخفيفة، ويجوز أن تكون الألف في ألقيا بدلًا من النون: إجراء للوصل مجرى الوقف"[1]، وعليه فلا عدول في النَّظْم، كما ذكر جواز" أن يكون الذي جعل منصوبًا بدلًا من كل كفار ويكون فألقياه تكريرا للتوكيد."[2]، هكذا هو الزمخشريّ لا يترك وجهًا يحمل عليه النَّظْم إلا يذكره مبينًا أثره في الدلالة، ومن اللّطائف التي ذكرها هنا أن تثنية الفاعل بمثابة تكرار الفعل.

ج- العدول عن لفظ المفرد إلى الجمع

وهو أن يخاطب المفرد بما يفيد الجمع[3]،قال أبو عبيدة بن المثنى(209هـ) يطلق لفظ الجمع ويقع المعنى على رجل واحد[4]،نحو قول الله تعالى:﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ** ﴾ [آل عمران: 173]، وقال الزمخشريّ في نظم الآية: "فإن قلت: كيف قيل (النّاس) إن كان نُعيم هو المثبط وحده؟ قلت: قيل ذلك لأنّه من جنس الناس، كما يقال: فلانٌ يركب الخيل، ويلبس البرود، وما له إلا فرس واحد وبرد فرد. أو لأنّه حين قال ذلك لم يخل من ناس من أهل المدينة يضامونه، ويصلون جناح كلامه، ويثبطون مثل تثبيطه"[5]، وقال وقال القرطبي(671هـ) اللفظ عام والمعنى خاص[6]، ولعله أراد بقوله مجاز العموم إذ أطلق لفظ الناس، الناس، والمراد "قال مجاهد ومقاتل وعكرمة والكلبي: هو نعيم بن مسعود الأشجعي."[7]. فقد صرّح الزمخشري بأن هذا العدول له أصل في كلام العرب من جهة التوسع في الكلام، للنظم وجهان:

الأول- جعل النَّظْم من قبيل العدول الإسنادي؛ حيث أسند الفعل للجنس، والمراد بعضهم.

(1) الزمخشري، الكشاف، 4: 8.

(2)الزمخشري، الكشاف، 4: 8.

(3) ينظر: أبو موسى: محمد، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشريّ وأثرها في الدراسات البلاغية، ط:1، 1988م ،ص: 224، وما بعدها، ، مكتبة وهبة –القاهرة.

(4) ينظر: مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزگين،ط:1964، 1 ،1: 108، مكتبة الخانجى – القاهرة .

(5) الزمخشري، الكشاف، 1: 480- 481.

(6) ينظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش،4:279، ط: 1 ،1964 ، دار دار الكتب المصرية – القاهرة.

(7) المصدر السابق نفسه.

والثاني – ليس في النَّظْم عدول؛ حيث إن لفظ الناس مراد به دلالته الحقيقية، وهي إفادة الجمع[1].

ونظيره قول الله تعالى:﴿**يأيها الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**﴾[المؤمنون:51] استوقف نظم هذه الآية كثير من المفسرين قبل الزمخشري منهم: ابن عباس(68هـ) –رضي الله عنهما– جاء عنه المراد بالرسل محمد[2]–ﷺ–، أي: لفظ جمع (الرسل) والمراد مفرد رسولنا الكريم، وإلى ذلك ذهب الفراء، فقال:" أراد النَّبِيّ، فجمع كما يُقال فِي الكلام للرجل الواحد: أيّها القوم كفوا عنّا أذاكم..."[3]، وقال الزمخشريّ في نظم الآية السابقة: " هذا النداء والخطاب ليسا على ظاهرهما، وكيف والرسل إنما أرسلوا متفرقين في أزمنة مختلفة. وإنما المعنى: الإعلام بأن كل رسول في زمانه نوّدي؛ لذلك ووصى به، ليعتقد السامع أن أمرا نودي له جميع الرسل ووصوا به، حقيق أن يؤخذ به ويعمل عليه"[4]، فالغرض من هذا العدول هو الإشعار والتنبيه على أهمية ما يلي النداء، والإعلام بما تضمنه النص الكريم، ولا تخلو من إفادة تعظيم شأن الرسل عامةً، ومحمد–ﷺ– بخاصةٍ، وهنا يتضح لنا تعمق الزمخشري في فهم الدلالات، التي يحمل عليها العدول، وهو بذلك يتعدى مجرد النقل عن العلماء السابقين إلى سبر أغوار النص.

ومن هذا النمط قوله تعالى:﴿**كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ [الشعراء:105]، قال الزمخشريّ: " المراد نوح عليه السلام: قولك: فلان يركب الدواب ويلبس البرود، وماله إلا دابة وبرد"[5]، فمعلوم أن قوم نوح–عليه السلام– كذبوا رسولهم ، ولكنّ النَّظْم الكريم عدل عن لفظ المفرد:(رسول) إلى الجمع:(المرسلين)، ولعل فائدة هذا العدول أنهم لما كذبوا نوحًا–عليه السلام– صاروا مكذبين لجميع الرّسل؛ لأنّ الحق يخرج من مشكاة واحدة، وبذلك قال أبو حيان (745هـ): "جعل تكذيبهم لنوح تكذيبًا

(1)ينظر: النيسابوري، أبوبكر (850هـ)، تفسير القرآن (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، تح: زكريا عميرات، 2: 312، ط: 1، 1995، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان.

(2) ينظر: عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – (68هـ)، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (817هـ)، د.ت. ط، 1: 287،دار الكتب العلمية – لبنان.

(3) الفراء، معاني القرآن، 2: 237.

(4) الزمخشري، الكشاف، 3: 24.

(5) المصدر السابق، 3 :.120

للجميع"[1]، وفيه أيضًا تعريض بالمشركين وغيرهم من الكفار حيث لا تناقض بين ما جاء به الرسل عن ربهم.

د – العدول عن لفظ الجمع إلى المفرد

وهي أن يعدل النَّظْم عن لفظ الجمع إلى المفرد في مخاطبة الجماعة، ومنه قوله –ﷻ–:﴿**يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ**﴾[الانشقاق: 6]، قال ابن عباس–ﷺ– المراد بالإنسان "الْكَافِر أَبُو الْأسود بن كلدة بن أسيد بن خلف "[2]، وقال الزمخشري عند بيانه لقراءة الرفع في:﴿لَتَرْكَبُنّ﴾، هي خطاب للجنس[3]، الذي سبق في قوله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ**﴾،ولم يبين الزمخشريّ دلالات هذا العدول، وفصلها ابن عاشور(1393هـ) بقوله: "الخطاب لجميع الناس فاللام في قوله:﴿**الْإِنْسَانُ**﴾،لتعريف الجنس، وهو للاستغراق، كما دل عليه التفصيل في قوله: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ** ﴾إلى قوله–ﷻ–:﴿**كَانَ بِهِ بَصِيراً**﴾[الانشقاق: 15]، والمقصود الأول من هذا وعيد المشركين؛ لأنّهم الذين كذبوا بالبعث. فالخطاب بالنسبة إليهم زيادة للإنذار، وهو بالنسبة إلى المؤمنين تذكير وتبشير. وقيل: أريد إنسان معين فقيل: هو الأسود بن عبد الأسد"[4]، فقد تجلت بلاغة هذا النَّظْم في إفادة معنى التهديد والوعيد للمشركين، وتذكير المؤمنين وتبشيرهم.

وقد ذكر الزمخشري بعض المفردات اللُّغوية التي يعدل بها إلى معنى الجمع، وهي مفردة منها: لفظ:(أحد)، نحو قول الله:﴿ **لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ** ﴾[البقرة : من: 285]قال فيها: "فإن قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟ قلت: لأنّه إذا أريد بالواحد الجنس–والجنسية قائمة في وحدات الجنس كلها– لم يخرج منه شيء. فأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع،... وأحد في معنى الجمع، كقوله تعالى:﴿ **فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾ [الحاقة:47]، ولذلك دخل عليه بين"[5].

---

(1) أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، ط:1، 1999م ، 8 : 109، دار الفكر ، بيروت.

(2) ابن عباس، تنوير المقباس، ص:506.

(3) المصدر السابق، 4: 236.

(4) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد(1393هـ)، التحرير والتنوير، 30: 221، ط:1، 1984م، الدار التونسية للنشر – تونس.

(5) الزمخشري، الكشاف، 1: 407.

وكذلك لفظ:(رفيق) يستعمل للمفرد، وهو أصل دلالته، ولكنّ السياق أحيانًا يدل على إفادة معنى الجمع ، نحو قوله تعالى: ﴿**وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا**﴾[النساء: من:69]، "والرفيق: كالصديق والخليط في استواء الواحد والجمع فيه، ويجوز أن يكون مفردًا، بيّن به الجنس في باب التمييز."[1]، وجاء عن الزركشي(794هـ) أيضًا: رفيقًا؛ أي: رفقاء[2]، ومن تلك المفردات لفظة :(العدو) كما في قول الله تعالى:﴿**هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ**﴾ [المنافقون: من:4]، قال أبو جعفر النحاس: " هُمُ الْعَدُوُّ؛ لأنّ ألسنتهم معكم وقلوبهم مع الكفار فهم عين لهم وعدو بمعنى أعداء."[3]، وقال الزمخشريّ: "هم العدو أي الكاملون في العداوة: لأنّ أعدى الأعداء العدو المداجى، الذي يكاشرك وتحت ضلوعه الداء الدوي، فاحذرهم ولا تغتر بظاهرهم"[4]فإطلاق لفظ المفرد على الجمع هنا يفيد بيان مقدار العداوة، ومدى تأصلها في أنفسهم، وفيه ملمح دقيق أن أعداء الدين دائما يتفقون في عداوتهم وإن اختلفوا في جميع شؤونهم الأخرى؛ بذلك صاروا كالواحد الكامل عداوته فلا طمع في لين جانبه. والله أعلم

وخلاصة القول: إن الزمخشريّ كان يرقب صيغ الكلام داخل النَّظْم القرآني؛ ليبرز قيمتها، وما يكمن فيها، وكان شديد الاهتمام بربط الكلمة بسياقها، وحملها على الوجه الأكثر مناسبة له ، وكان على بصيرة بوقوع الكلمة الواحدة داخل النَّظْم القرآني بصيغ مختلفة من إفراد ، وتثنية، وجمع حينًا، وفي كل مرة يفصح عن السّر في ذلك، كما أنه لاحظ تلوين الخطاب بالصيغ السابقة داخل النَّظْم الواحد، نحو وقفته التحليلية مع قول الله تعالى: ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [يونس:87]حيث جاء الخطاب في صدر الآية بصيغة التثنية، ثم عدل عنها إلى الجمع، ثم عدل مرة أخرى إلى المفرد، ولاشك أن وراء ذلك التلوين أسرارًا" فإن قلت: كيف نوّع الخطاب، فثنى أولاً، ثم جمع، ثم وحد آخراً. قلت: خُوطب موسى وهارون عليهما –السلام –أن يتبوآ لقومهما بيوتًا، ويختاراها للعبادة، وذلك مما يفوض إلى الأنّبياء. ثم سيق الخطاب عامًا لهما ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها؛ لأنّ ذلك واجب على الجمهور، ثم

(1) المصدر السابق، 1: 450.

(2) الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد (794هـ) البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط:1957،1م، 2: 233،دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه– القاهرة.

(3) النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد (338 هـ)، إعراب القرآن، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط:1، 2000م، 4: 286،دار الكتب العلمية– بيروت.

(4) الزمخشري، الكشاف، 4: 109.

خص موسى- عليه السلام- بالبشارة التي هي الغرض، تعظيمًا لها وللمبشر بها"[1]، هكذا جاءت صيغة التثنية مناسبة لغرضها، وهو الأمر الإلهي؛ حيث إن موسى وهارون- عليهما السلام- المكلفان بتبليغ قومهما ؛ ولما كان الأمر متعلقًا بفرض عبادة جاءت صيغة الجمع التي تدل على عموم الأمر؛ أي: الجميع مأمورون بقيام الصلاة، ثم لما تعلق الأمر بالتبشير عدل النَّظْم إلى المفرد ؛ ليكون موسى- عليه السلام- هو المخصوص به؛ أيّ : بالتبشير.

1.1.1.ما يلحق بعدول مطابقة العدد

وهو العدول عن صيغة للجمع إلى أخرى، كالعدول عن جمع المؤنث السالم[2]إلى المذكر ،أو العدول عن الكثرة إلى القلة وبالعكس، كان للزمخشريّ تذوق وتحليل للمعاني البلاغية الكامنة وراء العدول.

أ-العدول عن جمع المؤنث إلى المذكر

جاء العدول عن جمع المؤنث إلى المذكر في قول الله-ﷻ-: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾**[فصلت:11]**،وموضع الشاهد في:﴿ **طَائِعِينَ**﴾ وهو جمع مذكر سالم وصف به الأرضون والسماوات المؤنثة مجازيًّا، قال الزمخشريّ:" فإن قلت: هلا قيل: طائعتين على اللفظ؟ أو طائعات على المعنى؟ لأنها سماوات وأرضون. قلت: لما جعلن مخاطبات ومجيبات، ووصفن بالطوع والكره قيل: طائعين، في موضع: طائعات"[3] ، تبدو دلالة هذا العدول عنده تتمثل في اتساق النَّظْم القرآني أوله مع آخره حيث نُودي على السماوات والأرضين وكانت منهما الاستجابة لجبارهما-ﷻ-عاملهما النَّظْم الكريم معاملة المذكر وجمعهما معًا في:﴿ **طَائِعِينَ**﴾، وحصل العدول بوصف: (السماء) به، واعترض ابن المنيّر(683هـ) على علة هذا العدول وذهب إلى أن التذكير في:(السماء) على حقيقته باعتبارها كوكب ولفظه مذكر[4]، وعلى هذا لا عدول في الآية الكريمة، وتذهب الدراسة إلى جواز القولين، وفي العدول نكتة أخرى وهي لمّا جُعلا مذكرين

(1)الزمخشري، الكشاف،2: 249.

(2) لم يُذكر العدول عن جمع المذكر السالم إلى المؤنث السالم ؛لأن هذه الصورة لا وجود لها في النَّظْم القرآني الكريم ، وقد صرّح بذلك ابن المنيّر: أحمد بن محمد (683 هـ)، في الانتصاف،(مطبوع مع الكشاف)، 4: 190.

(3) الزمخشري، الكشاف، 4: 190.

(4) ينظر: ابن المنيّر، ، الانتصاف،(مطبوع مع الكشاف)،4 : 190.

يُلمح عظيم قدرته وكمال سلطانه ودقة صنعته، وذلك يرجع إلى أن المذكر أقوى من المؤنث، وصورهما النَّظْم في كمال الاستجابة له سبحانه الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء.

ب- عدول جمع القلة و الكثرة

جاء العدول عن جمع القلة إلى الكثرة في قول الله-ﷻ-:﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾ [البقرة:من:228] الشاهد في استعمال جمع الكثرة: عدولًا عن جمع القلة:(أقراء) والمفرد:(قُرْء)، أو:(قَرء)، وهو الانتقال من الطهر إلى الحيض والعكس[1] توقف الزمخشريّ عند هذا العدول دون أن يبيّن الغاية منه واقتصر كلامه على أن هذا من قبيل التعاور بين جمع الكثرة ،والقلة للاتساع[2]، واعترض أبو حيان (745هـ) على ذلك حيث قال: "ولم يأت: ثلاثة أقراء، أنه من باب التوسع في وضع أحد الجمعين مكان الآخر، أعني: جمع القلة مكان جمع الكثرة، والعكس... أوثر قروء على أقراء؛ لأن واحده قرء، بفتح القاف، وجمع فعلى على أفعال شاذ، وأجاز المبرد: ثلاثة حَميرٍ، وثلاثة كِلابٍ، على إرادة: من كلاب، ومن حمير. فقد يتخرج على ما أجازه: ثلاثة قروء، أي: من قروء."[3] النكاح يجمع النفس على نفوس في الكثرة، وقد يكثر استعمال أحد الجمعين، فيكون ذلك سببًا للإتيان به في موضع الآخر ويبقى الآخر قريبًا من المهمل،... وذهب أبو السعود(982هـ)إلى قول الزمخشريّ[4]، واعترض بعض الدارسين على كلام الزمخشريّ قائلًا: "ونرى أن جمع الكثرة في قروء يشير إلى وجوب الاحتياط في استيفاء مدة العدة حتى لا تتعجل المرأة المطلقة عدتها،... أمّا إنهم يتسعون في هذا ويستعملون جمع الكثرة مكان جمع القلة فهذا يصح تعليلًا في كلامهم،...أمّا في كلام الله فإننا نرفض مثل هذا التعليل. وليس هذا الرفض مبنيًا على حماس ديني، وإنما هو النظر والتذوق"[5]، والدراسة تذهب إلى ما ذهب إليه هذا الدارس، وتأخذ عليه عدم التفصيل في بيان الموضع الذي يستفاد منه وجوب الاحتياط؛ إذ هذا العدول ليس بمعزل عن السياق الذي ورد فيه فقد جاءت الآية بصيغة الخبر معدولًا به عن أسلوب الأمر:﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ**﴾ فصوّر هذا العدول امتثال

(1) ينظر: البغويّ ،تفسيره ، 1: 226 ، و القرطبي، تفسيره ، 3: 114.

(2) ينظر : الزمخشري، الكشاف، 1: 272.

(3) البحر المحيط،2 :456.

(4) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، د.ت.ط ، 1: 225، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

(5) أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشريّ، ص: 228.

النساء له[1]، وبناؤه على الجملة الاسمية أعطاه قوة في تأكيد استجابتهن، ولعل الأنسب لهذا التأكيد جمع الكثرة، الذي فيه معنى الشيوع والحرص على استيفاء طهرهن، وهناك أمر آخر كانوا في بداية الإسلام إذا طلق الرجل زوجته ولو ألف طلقة وهي حامل كان أحق برجعتها ولكن لمّا جاءت هذه الآية الكريمة تمهيدًا لتحريم[2] ذلك كما في قوله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ**﴾[الطلاق:من:1] توجب على المرأة الاحتياط في استيفاء العدة حتى لا تختلط الأنساب، وإلى جانب ذلك فالنظم يفيض بطلاوة اللفظ مع سمو القصد .

والله أعلم.

ونظيره قول الله–ﷻ–:﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[البقرة:261] جاء العدول في سياق مدح المنفقين في سبيل الله تعالى وحثهم على مزيد الإنفاق ببيان الجزاء المضاعف لهم بطريق التصوير البياني البديع:﴿**سَبْعَ سَنَابِلَ**﴾ تساءل الزمخشريّ بقوله: "فإن قلت: هلا قيل: سبع سنبلات، على حقه من التمييز بجمع القلة، كما قال:﴿ **وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ**﴾ [يوسف:من:46،43] ؟ قلت: هـذا لما قدمـــت عند قـوله:﴿ **ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** ﴾ [البقرة:من:228] من وقوع أمثلة الجمع متعاورة"[3] أراد مجيء التمييز بجمع الكثرة عدولاً عن أصله– وعبر عن العدول بالتعاور–الذي جاء في سورة يوسف–عليه السلام–وهو القلة ،ولم يذكر السّر فيه، وبالنظر في السياق حيث مقام الجزاء المضاعف والحث على المزيد ؛لذلك المجيء بجمع الكثرة هو الأنسب، وأمّا سياق الآيات في سورة يوسف–عليه السلام– هو قلة المؤونة والجدب والقحط، فكان جمع القلة هو الأنسب لمقامه، هكذا النَّظْم القرآني كل كلمة جاءت لتحقيق دلالة لا يمكن أن تحققها غيرها ولو كانت من جذر لُغوي واحد. ومن العدول عن جمع الكثرة إلى جمع القلة قول الله– ﷻ–:﴿ **وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ [آل عمران:123]، الشاهد في استعمال صيغة القلة:﴿ **أَذِلَّةٌ** ﴾جمع ذليل قال الزمخشريّ:" ذكرهم ما يوجب عليهم التوكل ممّا يسر لهم من الفتح يوم بدر، وهم في حالة قلة وذلة. والأذلة: جمع قلة والذِلَّانُ جمع

(1) كان التعبير بلفظ صوّر ؛ لأن هذا العدول عند الزمخشريّ من قبيل الاستعارة التمثيلية حيث شبههن النَّظْم الكريم بمن يتلقى الأمر بالطاعة والقبول؛ لهذا جاء بالخبر في موضع الأمر، وجعله سعد الدين التفتازاني(729هـ)من قبيل المجاز المرسل المركب وعلاقته اللزومية حيث الأمر يلزمه القبول ، ينظر: الزمخشري ،الكشاف، 1: 270، ابن عاشور، التحرير والتنوير، 2: 388.

(2) ينظر: ابن عباس، تنوير المقباس، ص: 31.

(3) الزمخشري، الكشاف ،1: 310.

الكثرة، وجاء بجمع القلة ليدل على أنهم على ذلتهم كانوا قليلًا، وذلتهم: ما كان بهم من ضعف الحال وقلة السلاح والمال والمركوب، وذلك أنهم خرجوا على النواضح يعتقب النفر منهم على البعير الواحد وما كان معهم إلا فرس واحد."[1]، وكان مع عدوهم مائةُ فرسٍ وقيل كان عدد المسلمين لا يتجاوز ثلاث مائة رجلٍ وثلاثة عشر رجلًا وكان عدد المشركين زهاءَ ألف مقاتلٍ مع عُدة وعتاد حسن ، ولكنّ الله –ﷻ– نصر رسوله –ﷺ– والمسلمين وأظهرهم على المشركين، وهو فضل عظيم ذكر الله تعالى به المسلمين[2].وفي استعمال لفظ: ﴿ **أَذِلَّةٌ** ﴾ عدول عن معناه الحقيقي؛ أي: المعجمي، وهو من الجذر اللُّغوي "ذلل: الذُّلُّ: نَقِيضُ العِزِّ، ذَلَّ يَذِلُّ ذُلًّا وذِلَّة وذَلالة ومَذَلَّة، فَهُوَ ذَلِيل بَيِّن الذُّلِّ والمَذَلَّة مِنْ قَوْمٍ أَذِلّاء وأَذِلَّة وذِلال"[3]، واستُعمل في وصف الحالة التي كان عليها المسلمون من قلة العدد مع عزة نفوسهم[4]بمناسبة التلازم بين قلة العدد، وعدم تحقق النصر ،الذي يترتب عليه الذلة وعدم العزة.

وورد العدول عن جمع الكثرة إلى جمع القلة في قول الله –ﷻ– : ﴿**وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا**﴾ [الفرقان:74]، الشاهد في قوله–ﷻ– : جمع قلة وجمع الكثرة:(عيون) وأفاد العدول التقليل مع التعظيم من طريقين الأولى– العدول عن الكثرة، والأخرى– التنكير للتقليل والمعنى أن أعين المتقين قليلة بالنسبة إلى عيون غيرهم؛ لذا كان التعبير عنها بالقلة دون الكثرة[5].

وخلاصة القول إن جهود الزمخشري في رصد وتحليل هذا الضرب من العدول وصلت إلى مراحل متقدمة من الفهم والتأصيل والإجراء، وإطلاق المصطلحات المرادفة للعدول نحو التعاور.

2.1. عدول الأسماء في النظم القرآني عن مطابقة الجنس

من مظاهر الافتنان في النَّظْم القرآني التي أهتم الزمخشريّ بها محاولًا إظهار السّر البلاغي فيها العدول عن المؤنث إلى المذكر والعكس، ومنه ما يأتي:

أ–عدول النظم عن المؤنث إلى المذكر

(1) الزمخشري، الكشاف، 1: 411.

(2) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ، 3: 330.

(3) ابن منظور، لسان العرب،(ذ. ل.ل).

(4) ينظر: القرطبي، تفسيره ، 4: 190.

(5) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 3: 296، و البيضاويّ، تفسيره ،4: 131، و أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشريّ، ص: 227.

وذلك أن النَّظْم القرآني أحيانًا يكون التعبير فيه بالمؤنث فيعدل عنه إلى المذكر ولعله الأكثر في النَّظْم القرآني قياسًا على عادة العرب في بناء خطابها، كما في قوله –ﷻ–:﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ**﴾[الأنعام:1]، جاء التعبير بصيغة جمع المؤنث السالم: ﴿**الظُّلُمَاتِ**﴾،ثم عدل إلى صيغة المفرد المذكر:﴿**النُّورَ**﴾وفُسر هذا العدول بأن الظلمات: جاءت جمعًا بسب حصولها من أجرام متكاثفة؛ وأمّا النور فجاء مفردًا؛ لأنه ينتج عن النار فقط[1]، ووضح ابن المنيّر هذه العبارة توضيحًا حسنًا بقوله: "لو قال الزمخشريّ. إن جمع الظلمات لاختلافها بحسب اختلاف ما ينشأ عنه من أجناس الأجرام، وإفراد النور؛ لاتحاد الجنس الذي ينشأ عنه، وهو النار لكان أولى، والله أعلم"[2]، ولم يأتِ في القرآن الكريم مفرد ظلمات:(ظلمة) ولا لفظ (ظلام)، وذكر ابن عاشور أن المجيئ بلفظ: (الظلمات) جمع، ولفظ: (النور) مفرد اتباعًا للاستعمال؛ فلم يردا في النظم القرآني إلا بهذه الصيغة، وهي الأخفّ؛ إذ من عادة العرب تسهيل الكلمات رغبةً في تسهيل النطق بها، وجريها على اللسان، وأن التعريف فيهما للجنس[3].

ومنه أيضًا قوله– ﷻ–: ﴿**فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ** ﴾[الأنعام:78]، وموضع العدول هو:﴿ **قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَر**﴾جاء التعبير في هذا النَّظْم الكريم بصيغة المذكر بعد أن كان السياق للمؤنث: ﴿ **فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً**﴾، وتكمن الغاية من هذا العدول عند الزمخشريّ في كون النَّظْم الكريم جاء حكايةً عن إبراهيم –عليه السلام–تنبيهًا لقومه على خلل كبير في اعتقادهم، وقد صان لسانه عن شبهة تأنيث لفظ ربّ بالمطابقة بين لفظ المبتدأ اسم الإشارة:(هذا) وخبره:(ربّي)، والمعنى: أن أهل اللغة من المؤمنين تركوا وصف الله–ﷻ–ببعض الصفات المؤنثة، وإنْ كانت دلالتها على المعنى أقوى من صيغة المذكر فهم يقولون: علام الغيوب بدلاً من علامة، وقد رسم هذا العدول الطريق الصحيح للدعوة السليمة فلا عناد للخصوم؛ بل على الداعي أن يسلم لهم ظاهريًّا؛ لأجل استدراجهم بإقامة الحجة عليهم كما فعل الخليل–عليه السلام–مع قومه:﴿**فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ**﴾،بهذا الاستدلال ظهر الحق لمن يريده في أجلى ما يمكن وكذلك

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف،2: 3.

(2) ابن المنير، الانتصاف (مطبوع مع الكشاف)،2: 3.

(3) ينظر: التحرير والتنوير:7: 127.

لصيانة الرّب عن شبهة التأنيث[1]، ونقل البيضاوي كلام الزمخشريّ بتمامه[2]، وجاء عن أبي حيان أن الشمس تؤنث وتذكر، جاءت في أول نظم الآية الكريمة على المشهور فيها مؤنثةً، ثم جاءت على الأقل وهو التذكير في النَّظْم[3]، وعلى كل حالٍ المقصد العظيم هو بيان طريق الدعوة متحقق بالعدول وبدونه، وجاء عند ابن عاشور أن النَّظْم الكريم: ﴿**هَذَا رَبِّي**﴾ كناية عن المقصد الأصلي وهو بيان من يستحق العبادة بحقٍّ، وكون المشار إليه أمرًا مطلوبًا تعود عليه إشارتهم إنْ عثروا عليه[4]. هكذا هو النَّظْم القرآني في تكاثف دلالاته البلاغية حتى يعجز النحرير عن وصفه، ويظل الوجه الذي قال به الزمخشري– صيانة الرّب عن شبهة التأنيث– هو الأقوى.

وورد هذا النمط من العدول في قول الله–ﷻ –:﴿**وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**﴾[التحريم:12]،جاء العدول عن المؤنث:﴿**مَرْيَمَ**﴾إلى المذكر بصيغة الجمع: ﴿**الْقَانِتِينَ**﴾، ورأى الزمخشريّ أن السرّ فيه يعود إلى أن لفظ:(القانتين)يأتي صفة للمذكر وللمؤنث ،ويتحقق هذا على اعتبار:(مِنَ) للتبعيض، ويجوز اعتبارها لابتداء الغاية؛ أي: ولدتْ من جنس القانتين في أعقاب موسى وهارون عليهما السلام، ولا يخلو الأمر من رفعة مكانتها وتعظيم شأنها[5]بدخولها في مصاف الرجال. وأدى اعتبار معنى:(مِنَ) للتبعيض، أو للابتداء إلى اختلاف المعنى وهذا من الإعجاز البياني للنظم القرآني ودقته، وتوقف الزمخشريّ عند جلّه[6].

ب–عدول النظم من المذكر إلى المؤنث

وهو أن يكون الوصف للمذكر ثم يحال إلى المؤنث، فمنه قوله–ﷻ–:﴿**يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ**﴾ [الحج: 2]، وموضع العدول هو الوصف بـــ﴿ **مُرْضِعَةٍ**﴾ بدلًا من:(مُرضِع) صرّح

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 2: 41، وبو كشك: زهرة توفيق، الأوجه البلاغية والدلالية في تفسير الكشاف (ماجستير)، إشراف: جهاد المجالي، ص: 196، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا،2002م.

(2) ينظر: الرازي: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن (606هـ)، التفسير الكبير= مفاتيح الغيب، 2: 169، ط:3، 1999م،دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(3) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 4: 566.

(4) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 7: 318.

(5)ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3: 302.

(6) ينظر: الزمخشري، الكشاف مثلًا: 3: 331، 4: 573 .

الزمخشريّ بفارق دقيق بين الوصفين؛ أي: بالتاء المؤنثة وبدونها وهو أن: (المُرضع) تُطلق على كل امرأة لها طفل صغير ترضعه، وأمّا:(المرضعة) فهي التي ألقمت ثديها لطفلها، وهي أكثر اهتمامًا به في تلك اللحظات فإنْ تركتهُ ونزعت ثديها من فيه؛ فلابد أن يكون الدافع إلى ذلك أمر جلل غاية في الخطورة؛ لذلك قِيل:﴿ **مُرْضِعَةٍ**﴾ فجاء النَّظْم القرآني على أبلغ وجه في وصف هول الساعة[1]، وهو من بديع التصوير الحسي، فصورة المرأة تترك طفلها في أشد الأوقات وأكثرها احتياجًا لها تثير في النفس تصور ذلك المشهد العظيم من مشاهد الساعة، وعِظم الموقف فالناس سكارى دون سُكر في نظراتهم وخطواتهم، هكذا تتضح ملاءمة هذا العدول للموقف المعبر عنه النَّظْم الكريم ورسم مشهد الساعة، وتجسيمه بأدق تفاصيله.

ونظير ما سبق قول الله-ﷻ-:﴿**الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[المؤمنون: 11]رأى الزمخشريّ أن لفظ: ﴿**الْفِرْدَوْسَ**﴾مذكر عُدل به في هذا المقام إلى التأنيث حيث عاد عليه ضمير المؤنث في:﴿**فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾حملاً على معنى الجنة[2]، وهذا الحمل إمّا تشبيهًا بالبستان كثير الشجر، الذي لا تُرى أرضه في الدنيا وشتان بينهما، وإمّا لمّا كانت أرض الجنة مسترة، فكذا النعم التي أعدّها الله -ﷻ -لعباده مسترة عليهم في الحياة الدنيا[3]قال-ﷻ-: ﴿**فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ **[السجدة:17]**.

قد كان تفسير الزمخشريّ للنص القرآني الكريم دراسة لغوية مستفيضة؛ يجمع فيها بين آراء العلماء السابقين وتفكيره اللّغوي والبلاغي وفكره الاعتزالي، وهو لا يترك معنًى يُحمل عليه النّص إلا يذكره مستعينًا في ذلك بنظرية النظم في استنباط الدلالات البلاغية، فجاءت دراسته لظاهرة العدول تجمع بين التنظير والتطبيق وفق رؤية متكاملة مستمدة من فكر عبد القاهر الجرجاني أصولها.

2.عدول المشتقات والعدول بين الأسماء والأفعال في النَّظْم القرآني:

(1) ينظر: المصدر السابق، 3: 142.

(2) ينظر : الزمخشري، الكشاف، 3: 178.

(3) ينظر: الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد(502هـ) ، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، ص: 204، ط: 1، 1991م، دار القلم، الدار الشامية – دمشق، و بيروت.

في هذا المبحث سيكون الحديث عن العدول بين المشتقات، وكذلك العدول عنها إلى الفعل والعكس؛ إذ عنت كثير من الدراسات الأسلوبية بالعدول بين المشتقات الصرفية: اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة وقلّ أن تُوجد دراسة من هذا النمط لم تستفد من تحليلات الزمخشريّ الجمالية الرائدة في الإعجاز البياني، فهو يفرق بين التعبير بصيغة وأخرى في ترقب دائم للسياق وما يحمله من دلالات مع إلمام كبير بطاقة الألفاظ اللُّغوية.

2 .1. عدول المشتقات ودلالاته البلاغية

قد أدرك علماء العربية القدامى أن الخروج من تعبير إلى غيره، أو الانتقال من صيغة إلى أخرى لا يكون إلا للإفادة قال ابن جنيّ(392هـ):" واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلّا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظًا له، وعلى صدد من الهجوم عليه"[1]، وجاء عن ابن رشيق(463هـ) أن هذا النمط من العدول فيه من الغرابة ما يزيده حسنًا وجمالًا[2]، ومن مظاهر عدول المشتقات ما يأتي:

أ- عدول المصدر

يعدل النظم القرآني عن التعبير بالمشتقات إلى المصدر، أو عن المصدر إلى مصدر آخر؛ لتحقيق نكتة بلاغية تُفهم من السياق، نحو قول الله تعالى:﴿**أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا** ﴾ [الكهف:41]، عدل النَّظْم القرآني الكريم إلى المصدر؛ لأنه أصل الدلالة ومعدنها؛ فجاء التعبير بالمصدر:﴿**غَوْرًا**﴾ معدولًا به[3] عن اسم الفاعل:(غائر) من الفعل:(غار)، وأفاد الوصف بالمصدر المبالغة، والمعنى ذاهبًا بعيدًا في بطن الأرض فلا قدرة لكم على استخراجه[4]،وجاء على سنن العرب وطرائقهم في كلامهم ، ومنه قول الخنساء (26هـ):

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادّكرتْ ** فإنّما هي إقبالٌ وإدبارٌ**[5]

(1) ينظر: ابن جنيّ، الخصائص، 2: 466.

(2) ينظر: القيرواني: أبو على الحسن بن رشيق (463 هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، 2: 279.،ط:5 ،1981 م، دار الجيل، بيروت– لبنان.

(3)ونظير الآية السابقة قول الله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾[الملك:30]

(4)ينظر: الزمخشري، الكشاف، 2: 723، 4: 583.

(5) البيت من قصيدة في رثاء أخيها صخر من البسيط مطلعها:

قذى بعينك أم بالعين عُوارُ ... أم ذرفت إذ خلت من أهلها الدارُ.

الخنساء (26هـ)، ديوانها، تح: حمدو طماس، ص: 45، ط: 2، 2004م، دار المعرفة الجامعية، بيروت– لبنان.

أي: مقبِلة ومدبِرة.

وعدل النظم القرآني الكريم عن صيغة المصدر إلى صيغة أخرى في قوله تعالى:﴿**وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾[العنكبوت:64]جاء التعبير عن زوال الدنيا وحقارتها باستعمال المصدر:﴿**الْحَيَاةُ**﴾، وعند التعبير عن حقيقة الدار الآخرة، ودوامها، فهي لا انقضاء لها أبد الآباد عدل النَّظْم الكريم إلى مصدر ثانٍ هو:﴿**الْحَيَوَانُ**﴾وحقق العدول دلالة المبالغة؛ وذلك من خلال زيادة بناء المصدر: (الحيوان)على مادة المصدر الأول:(الحياة)، فدلت زيادة المبنى على زيادة في المعنى، ومجيئه على وزن:(فِعْلَان) أفاد زيادة في الحركة فوق ما تشتمل عليه الحياة كما أن الموت سكون[1]، ولعل الزمخشريّ استفاد من كلام ابن جنيّ[2]عن عادة العرب في بناء كلامهم حيث" إنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل"[3] فالعرب ربطوا الزيادة في البناء بقوة المعنى.

ولاحظ الزمخشريّ العدول عن المصدر إلى اسم المرة، وما وراء التعبير به من دلالة بلاغية في قول الله-ﷻ-: ﴿**قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (60) قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (61)**﴾ [الأعراف] جاء هذا النَّظْم الكريم يقص علينا ردّ الكافرين من قوم نوح -عليه السلام- عليه حيث وصفوه بالضلال مستعملين المصدر:(ضلال)، وجاء ردّ نوح -عليه السلام- نافيًا أن يكون به أدنى ضلال مستعملًا اسم المرة :(ضلالة) تساءل الزمخشريّ عن هذا العدول بقوله: "فإن قلت: لِمَ قال لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ، ولم يقل ضلال كما قالوا؟ قلت: الضلالة أخصّ من الضلال، فكانت أبلغ في نفى الضلال عن نفسه، كأنه قال: ليس بي شيء من الضلال، كما لو قيل لك: ألك تمر"[4] وكلامه فيه نظر صرّح به ابن المنيّر وتذهب الدراسة مذهبه، إذ ليس النفي من جهة الخصوص والعموم، وإنما من جهة الكثرة والقلة؛ إذ نفى نوح-عليه السلام- على نفسه أن يكون به ضلال ولو

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 3: 463.

(2) ينظر: ياسوف ، أحمد ،جماليات المفردة القرآنية ، ص: 241، ط: 2، 1999م، دار المكتبي، دمشق- سوريا.

(3) ابن جنيّ، الخصائص، 2: 157.

(4) الزمخشري، الكشاف، 2: 113-114.

مرة واحدة، فالضلالة أدنى من الضلال وأقلّ[1]بهذا يكون النفي وقع بأتم تعبير وأعظمه موقعًا في نفوسهم.

وجاء العدول عن المصدر إلى اسم المصدر في قول الله- ﷻ-:﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ [البقرة: 114]، عدل النَّظْم الكريم عن مصدر الفعل:(خرّب) وهو تخرّيب إلى اسم المصدر:(خراب) وقد نقصت حروفه عن حروف المصدر فهو على زنة :(فَعَال)، ونتج عن العدول فائدة عظيمة اقتضت الجمع بين معنيين صرّح الزمخشريّ بهما: كون الخراب حاصل بهدم المساجد حقيقة، أو بمنع المصلين والقائمين على المساجد من عمارتها[2]،وعندها يكون النَّظْم حقيقة في الهدم ومجازًا، أو كنايةً في منع المصلين، وتذهب الدراسة إلى الجمع بين المعنيين معًا كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين[3]، وأمّا المصدر:(التخريب) فلعلّه لا يدل إلاّ على التخريب بالهدم .

ب-عدول اسم الفاعل

يتميز اسم الفاعل في دلالته بالجمع بين الذات والحدث معاً، فيُرى فيه الفعل وفاعله[4]،نحو قول الله-ﷻ-: ﴿**فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ** ﴾[هود:12]، فالشاهد في:﴿ **ضَائِقٌ** ﴾ اسم فاعل عدل النَّظْم إليه عن الصفة المشبهة:(ضَيْق) وأفاد العدول بيان أن هذا أمر طارٍ عارض غير ثابت وذلك؛ لأن دلالة اسم الفاعل تدل على الحدوث، والرسول- ﷺ- أوسع الخلق صدرًا، ويستفاد من هذا العدول أن على مَن يقوم بدعوة الناس عليه أن يتصف بالحلم والحكمة مع سعة الصدر[5].

ومن العدول إلى اسم الفاعل قول الله تعالى:﴿**قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ** ﴾[هود:43] جاء النَّظْم

[1] ينظر: ابن المنير، الانتصاف (مطبوع مع الكشاف)، 2: 113.

[2] ينظر: الزمخشري، الكشاف، 1: 179.

[3] ينظر: الخرشة، أحمد، أسلوبية الانزياح في النص القرآني، (دكتوراه)، إشراف: زهير المنصور، ص:188، قسم اللغة العربية، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، العام الجامعي: (2008م)، الأردن.

[4] ينظر: ابن المنير، الانتصاف (مطبوع مع الكشاف)،1: 625.

(5) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 2: 382.

الكريم يقص علينا حرص نوح –عليه السلام–على هداية ابنه العنيد؛ إذ جاء في الحكاية عنه في صدرة الآية الكريمة:﴿**قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي**﴾ بتفكيره القاصر معتقدًا أن الماء من قبيل السيول التي اعتادوا عليها فيلجؤون إلى رؤوس الجبال فيسلمون، ولكن هذا الماء هو الطوفان الذي قاده إليهم غضب الرحمن–جل جلاله–وجاء ردّ نوح –عليه السلام– وهو محل العدول عن اسم المفعول إلى الفاعل:﴿**لَا عَاصِمَ**﴾؛ أي:(لا معصوم) صاحب عصمة [1]إلا من كان صحيح العقيدة صدق في توحيد الله –عز وجل– ، ونظير هذا العدول كثير في القرآن الكريم يتضح بالنظر والتأمل، ولكل نظم خصوصيته في هذا المقام يتقرر لمن له قلب أن القرابة والنسب لا تنفع في النجاة من عذاب الله وعقوبته، فكل إنسان مرهون بعمله، وأمّا من جهة تناسب أول الآية وآخرها فالنَّظْم تتخلع له القلوب وتسيل له الكبد من رسمه سوء العاقبة في مشهد مألوف عندنا، وهو قهر السيول لما تجرفه، فيبدأ ذلك المشهد المروع بالتعبير بنفي جنس العاصم، والتعبير: بـــ(اليوم) للتنبيه على أنه يوم عصيب، والتعبير أيضًا بالجار والمجرور:(من أمر الله) تفخيمًا لشأنه–جل جلاله– وتأكيدًا على أن الأمر جلل[2]، ثم الاستثناء بـــ(إلاّ) فيه تبشير الكافر بسوء عاقبته؛ لأنه ليس من أولياء الله تعالى فينجو، وفيها تعريض بمدح المؤمنين بنوح– عليه السلام –وبشارة حقيقية لهم، وجيء بالفعل:(حَال) الذي يدل على الابتعاد بينهما ولا إمكانية للنجاة، ويعاضده ويزيده تأكيدًا الفعل:(أصبح)، الذي دلّ على تحول من الحياة بصخبها إلى الموت بسكونه؛ فترى ذلك الكافر المعاند الذي يأبى رؤية الحق والاعتصام به استحال إلى جثة هامدة تسوقها المياه من مكان إلى آخر وهو في عجز تام . وفي العدول عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل قوة في دلالة المعنى؛ لمّا يوحي به اسم الفاعل من وجود الحدث وفاعله في لفظ واحد وهو أيضًا من الإيجاز في النَّظْم الكريم[3].

ويعدل النَّظْم القرآني الكريم عن اسم الفاعل إلى المصدر أحيانًا؛ لأنه أصل الدلالة وجوهرها، ومنه قول الله–عز وجل–:﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾[البقرة: 2]، فالمصدر:﴿ **هُدًى**﴾ عُدل إليه، وترك اسم الفاعل: (هادٍ)، وهو الأنسب في مقام وصف القرآن الكريم والثناء على المؤمنين به؛ إذ

(1) ينظر: المصدر السابق، 2: 397.

(2) ينظر: الألوسي، روح المعاني ،6: 258،و 7: 48.

(3)ينظر: مشري، دلالات العدول الصرفي،(دكتوراه)، ص: 261– 262.

دلالة المصدر مجردة من الحدث خلاف اسم الفاعل، وكونه عين الهداية وجوهرها ليس من باب المبالغة ولكنها حقيقة. وممّا زاد في بيان كمال هدايته المجيء بالمصدر نكرة[1] تفخيمًا لشأنه.

ج- عدول اسم المفعول

يأخذ اسم المفعول مظهرين في النظم القرآني، فالأول منهما: يترك النظم فيه التعبير بصيغة ما ويأتي بصيغة المفعول، نحو قول الله تعالى:﴿**وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُون**﴾ **[البقرة: من: 25]** عدل النظم الكريم إلى اسم المفعول: ﴿**مُطَهَّرَةٌ**﴾ والوصف المعدول عنه اسم الفاعل:(طاهرة)؛ لإفادة دلالة التفخيم و"الإشعار بأن مطهراً طهرهنّ. وليس ذلك إلا اللّه عزّ وجلّ المريد بعباده الصالحين أن يخوّلهم كلّ مزية فيما أعدّ لهم"[2]، وهو الأنسب لمقام مجازاة المؤمنين وإكرامهم، فهن مطهرات على الدوام؛ لهذا المعنى جاء اسم المفعول لتجرده من الحدث.

ومن العدول عن اسم المفعول إلى المصدر قول الله- ﷻ-:﴿**وَإِذْ قالَ مُوسى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قالُوا أَتَتَّخِذُنا هُزُواً قالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجاهِلِينَ**﴾[البقرة:67]، ومحل الشاهد هو المجيئ بالمصدر:(هُزُواً) في موضع اسم المفعول: **(مهزوا بنا)**، والنكتة في ذلك هو تصوير استكبار بني إسرائيل وتعنتهم؛ حيث جعلوا ما أخبرهم به موسى-عليه السلام- عن ربّنا من طلب ذبح البقرة هو الهزو بعينه، وهو في هذا المقام من باب الجهل والسفه[3]،"وإجابتهم نبيهم حين أخبرهم عن أمر الله بأن يذبحوا بقرة، بقولهم: أتتخذنا هزوا دليل على سوء عقيدتهم في نبيهم وتكذيبهم له"[4].

ومن نظم القرآن العجيب في اتساع دلالته وجواز حمله على أكثر من مظهر من مظاهر العدول قول الله تعالى:

﴿**فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ**﴾ **[هود:65]** الشاهد في: ﴿**غَيْرُ مَكْذُوبٍ**﴾ الوصف فيه احتمالان[5]:

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 1: 37.

(2) المصدر السابق ، 1: 110.

(3) ينظر: المصدر السابق،1 :148، وينظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي، 6: 424.

(4) أبو حيان، البحر المحيط ، 1: 404.

(5) ينظر: البغوي، تفسيره، 4: 430، والزمخشري، الكشاف،2: 402، أبو السعود، تفسيره،4: 222.

أولهما: اسم مفعول معدول إليه عن المصدر، والمعنى الحاصل من صيغة المفعول هو (غير مكذوب فيه)، فحذف الظرف فصار من المجاز الحكمي؛ حيث أسند الصدق إلى الوعد نفسه، فكأن الوعد إذا أُنجز فقد صدق وإلا كذب. وأفاد العدول بيان صدق وعد الله تعالى، وتصوير ما حلّ بقوم صالح–عليه السلام– بعد عقر الناقة.

والثاني: مصدر نحو: الجلمود والمعقول، والمعنى المعدول عنه هو: (وعد غير كذب).

وجاء العدول عن اسم الفاعل إلى المفعول في قول الله– ﷻ–:﴿**جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا**﴾ [مريم:61] ورد في الكشاف أن:﴿**مَأْتِيًّا**﴾ اسم مفعول معدول إليه من اسم الفاعل[1]: (آتيًّا)، وأفاد العدول تحقق الوعد وإنجازه؛ لأن اسم الفاعل فيه دلالة تجدد الفعل المضارع[2]، فعدل النَّظْم عنها إلى اسم المفعول، الذي هو أرسخ في المعنى، وهي دلالة الذات مجردة عن الحدث.

وورد المظهر الثاني لعدول اسم المفعول في قول الله– ﷻ–:﴿**كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ**﴾[الطور: من: 21]، فالصفة المشبهة:﴿**رَهِينٌ**﴾عدل النَّظْم الكريم إليها، وهي من الفعل الثلاثي:(رهن) على وزن:(فَعِيل)، والمعنى كل إنسان بعمله عند خالقه مرهون يجازى بالخير خيرًا وبالشر مثله[3]، وذهب أبو السعود إلى أن الصفة المشبهة:(رهين)معدول بها عن اسم الفاعل:(راهن)، والمعنى:" كل امرى بما كسبَ راهنٌ؛ أيْ: دائمٌ ثابتٌ، وهَذا أنسبُ بالمقامِ فإن الدوامَ يقتضِي عدمَ المفارقةِ بينَ المرءِ وعمله"[4]، وهي لفتة طيبة منه يذهب البحث مذهبه في توجيهه هذا العدول؛ لأنه الأنسب لمقام جزاء المؤمنين ودخولهم الجنة، وفيه إيذان بأن أعمالهم سببًا في دخولهم الجنة.

د– عدول صيغ المبالغة

وهو أن يترك النظم الكريم الإتيان بصيغة ما للمبالغة ويأتي بصيغة أخرى؛ لتأدية معنى يُفهم من السياق، ومنه العدول عن وزن:(فَعِيل) إلى وزن:(فُعَال)في قول الله– ﷻ–:﴿**أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ**

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 3: 27.
(2) ينظر: ابن جنيّ، الخصائص، 1: 305.
(3) ينظر: الزمخشري، الكشاف،4: 411.
(4) ينظر: تفسيره، 8: 149.

هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص: 5]، وهذا النَّظْم حكاية عن المشركين، وبيان المبالغة في تعجبهم من أن يكون الإله لهذا الكون إلهًا واحدًا أحدًا؛ فعدل النَّظْم في حكايتهم عن:(عَجيب)إلى:(عُجَاب)؛ مضموم العين أمكن في المبالغة ووصف الحالة التي كان عليها الكفار[1]، وبعض الدارسين رأى أن صيغة:(فُعال) تدل على الأمراض، فكان العدول إليها هو الأنسب؛ لأن كراهة كفار قريش للإسلام ورسوله –ﷺ كراهتهم للداء[2].

ويماثله العدول في قول الله–ﷻ-:﴿**وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا**﴾[نوح: 21]، وهي حكاية عن نوح، مبينًا عناد الكافرين من قومه، وتعنتهم وصدودهم عن اتباع سبيل الرشاد والهداية؛ لذلك عدل النَّظْم عن صيغة المبالغة:(كبيرًا) إلى: (كُبَّار)، وهي على وزن: (فُعَّال) وتدّل على كفر عظيم لا حدّ له، وهو أبلغ في المعنى من وزن: (فُعَال) غير المضعف[3]،فأول المراتب كبير وأوسطها:(كبَار)، ونهايتها الثقيل المضعف:(كبَّار)؛ وهو الأنسب للمعنى المراد بيانه للمتلقي، وهو أن التوحيد أعظم المراتب ولا شك أن المنع منه من أكبر الكبائر، وقيل: (كُبّار) جمع كبير، وعندها لا تكون من قبيل هذا العدول[4].

وعدل النظم القرآني عن اسم المفعول:(مكظوم) إلى صيغة المبالغة:(كَظِيم) في قول الله تعالى: ﴿**قَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ** ﴾[يوسف:من:84]، ذكر الزمخشري هذا العدول ولم يذكر الغرض البلاغي، و"الكظيم: مبالغة للكاظم. والكظم: الإمساك النفساني، أي كاظم للحزن لا يظهره بين الناس، ويبكي في خلوته، أو هو فعيل بمعنى مفعول، أي: محزون ..."[5].

ومن هذا النمط أيضًا العدول عن (منضود) إلى صيغة المبالغة:(نضيد) في قوله تعالى: ﴿**وَالنَّخْلَ باسِقاتٍ لَها طَلْعٌ نَضِيدٌ**﴾ [ق:10]، فصيغة المبالغة: ﴿**نَضِيدٌ** ﴾ على وزن فعيل، عدل النظم القرآني إليها؛ لأنها أدّل من اسم المفعول على كثرة الحمل، وبديع الصنعة مادام في الكُفُرَى مصفوف[6]، فنَضِيدٌ بمعنى:" منضود بعضه فوق بعض: إما أن يراد كثرة الطلع وتراكمه، أو كثرة ما فيه من

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 4: 73، وابن عاشور، التحرير والتنوير، 23: 210.

(2) ينظر: مشري، دلالات العدول الصرفي، (دكتوراه)، ص: 264– 265.

(3) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 4: 73.

(4) ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 30: 656، وأبو حيان، البحر المحيط، 10: 285.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 13: 43.

(6) ينظر: المصدر السابق ، 26 :293.

الثمر"[1] ؛ ولما كانت الآية الكريمة واقعة في سياق ذكر النّعم والتذكير بها كان التعبير بصيغة المبالغة هو الأنسب في هذا المقام.

وجاء العدول عن صيغة (مفعول) إلى (فعيل) أيضًا في قول الله تعالى:﴿**وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ**﴾ [التين:3]،وصرح الزمخشريّ بجواز أن يكون:(الأمين) بمعنى:(المأمون)[2]، ونسبته إلى البلد مجازية، والمأمون حقيقة هم الناس، وجاء في كتاب(التعبير القرآني) للسامرائي أن في وصف البلد بالأمين لطائف ودقائق، منها:" وُصف بالأمين؛ لأنه مكان أداء الأمانة، وهي الرسالة، والأمانة ينبغي أن تؤدى في مكان أمين. فالرسالة أمانة نزل بها الروح الأمين وهو جبريل، وأداها الصادق الأمين وهو محمد، في البلد الأمين، وهو مكة، فانظر كيف اختير الوصف هاهنا أحسن اختيار وأنسبه. فالأمانة حملها رسول موصوف بالأمانة فأداها إلى شخص موصوف بالأمانة في بلد موصوف بالأمانة"[3].

2. 2.العدول بين الاسم والفعل ودلالاته البلاغية

بعد إيراد عدول المشتقات فإنه ينبغي الإشارة إلى أن النظم القرآني أحيانًا يعدل عن الاسم المشتق إلى الفعل، أو العكس، وللزمخشري وقفات مع هذا الضرب من العدول، يقرر من خلالها كلام عبد القاهر الجرجاني: إن " الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، وكذلك نجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه"[4] وعلى هذا الأساس نظر الزمخشري إلى قول الله تعالى:﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ**﴾[النساء: من:142]، جاء النَّظْم معبرًا بالفعل المضارع: ﴿**يُخَادِعُونَ**﴾، الذي يفيد تجدد الخداع في جميع أحوالهم حالًا بعد حالٍ فهذا طبعهم لا يتجاوزونه فهم يظهرون الإيمان ويخفون الكفر؛ لهذا جاء جزاؤهم من جنس عملهم فيعطون نورًا يوم القيامة مثل المؤمنين، فيسير المؤمنون بنورهم على الصراط، ويطفأ نور المنافقين[5]، ومحل الشاهد هو عدول النَّظْم الكريم عن الفعل المضارع إلى اسم الفاعل:﴿ **خَادِعُهُمْ** ﴾،الذي يدل على زيادة في جزائهم؛ وذلك لأن اسم الفاعل يجمع بين الحدث والذات.

(1) الزمخشريّ، الكشاف،4: 381.

(2) ينظر: المصدر السابق ،4 :774.

(3) فاضل السامرائي، التعبير القرآني،ط:2، 2002م، ص: 340، دار عمار ، عمّان– الأردن.

(4) دلائل الإعجاز، ص: 176.

(5) ينظر: البغويّ، تفسيره، 2: 302، والزمخشري ،الكشاف،1: 579.

ومن العدول عن الفعل إلى الاسم–المصدر–قول الله تعالى: ﴿**فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ**﴾ [الأنعام: 95]، فالشاهد في:(ضَرْب) مصدر عدل النظم القرآني إليه وعبر به بدلًا من الفعل:(اضربوا) فأفاد العدول الاختصار وتوكيد المعنى؛ "لأنك تذكر المصدر، وتدل على الفعل بالنصبة التي فيه. وضرب الرقاب عبارة عن القتل"[1]؛فالتعبير بضرب الرقاب كناية عن القتل؛ لأن القتل غالبًا يحصل به، وهذا العدول نتجتْ عنه صورةٌ بيانيةٌ لطيفة؛ تزيد من حماس المسلمين للجهاد، وتبعث فيهم روح الشجاعة وتحثهم على القتال، وفيها تعليم من الله تعالى لعباده القتال، وهو من عنايته بهم في جميع أحوالهم[2]، ومثل ما سبق قول الله–ﷻ–: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ**﴾[الأنفال:33]، عبر النظم القرآني في سياق الأمان الأول– وهو النبي محمد– لأمة الإسلام بصيغة المضارع المنفي:(يعذبهم) وهو الأدق والأنسب؛ إذ وجود الرسول –صلى الله عليه وسلم– غير دائم وله أجل محتوم، والعذاب المنفي هنا هو عذاب الاستئصال، ثم عدل النظم عن الفعل المضارع إلى اسم الفاعل المسبوق بالنفي في سياق التعبير عن الأمان الثاني، وهو الاستغفار؛ لأن الاستغفار نفعه دائم، جاء عند القرطبي:" كان رجل من العرب في زمن النبي– صلى الله عليه وسلم– مسرفًا على نفسه، لم يكن يتحرج، فلما أن توفي النبي– صلى الله عليه وسلم– لبس الصوف ورجع عما كان عليه، وأظهر الدين والنسك. فقيل له: لو فعلت هذا والنبي –صلى الله عليه وسلم– حي لفرح بك. قال: كان لي أمانان، فمضى واحد وبقي الآخر، قال الله تبارك وتعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ**﴾ فهذا أمان، والثاني: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ**﴾"[3]، وهكذا اتضحت دقة هذا العدول وملاءمته العجيبة للسياق الذي وقع فيه.

وجاء العدول عن الفعل إلى اسم المفعول في قول الله تبارك: ﴿**ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود**﴾ [هود: من: 103] الشاهد في التعبير بـ:(مجموع) اسم مفعول قال الزمخشريّ: " فإن قلت: لأي فائدة أوثر اسم المفعول على فعله؟ قلت: لما في اسم المفعول من دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم؛ وأنه يوم لا بدّ من أن يكون ميعاداً مضروباً لجمع الناس له، وأنه الموصوف بذلك صفة لازمة، وهو أثبت أيضاً لإسناد الجمع إلى الناس، وأنهم لا ينفكون منه، ونظيره قول المتهدد: إنك لمنهوب

(1)الزمخشريَ، الكشاف، 4: 316.

(2) ينظر: الفراء، معاني القرآن،1: 109 .

(3) القرطبي، تفسيره، 7: 399– 400.

مالك محروب قومك، فيه من تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل..."[1]، والعدول إلى اسم المفعول:(مجموع) فيه غاية إيقاعية حيث يقابل:(مشهود)[2]، وبلغ التناسب بين مفردات هذا النظم درجة عالية من الحشد المعجز؛ حيث إن من يفصل بين الناس يضرب لهم موعدًا يجتمعون فيه ويكون هناك شهودٌ فجميع هذه المفردات تستدعي بعضها في النظم القرآني؛ لتصوير يوم الفصل بجميع دقائقه من الشفعاء والعقاب والجزاء، فعندما تقرأ هذه الآيات تستحضر بقلبك وعقلك مشاهد يوم القيامة وما فيها من نعيم مقيم وعذاب أليم.

ونلحظ هنا أن الزمخشري عبر عن العدول بمصطلح: (الإيثار)، ولم يستعمله إلا في بيان هذه الآية فقط، ومن هذا العدول يتقرر أن الصيغ الصرفية باختلاف أوزانها تختلف معانيها، وإن كانت من أصل لُغوي واحد والنظم القرآني يضع كل صيغة في المقام الذي يطلبها بدقة متناهية حدّ الإعجاز.

وأمّا عدول النظم عن الاسم إلى الفعل فورد في قول الله-ﷻ-:﴿**إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ** ﴾[الأنعام: 95] جاء هذا النَّظْم في سياق الحديث عن قدرة الله تعالى على الخلق والإيجاد، وبدأ النَّظْم باسم الفاعل:﴿**فَالِقُ**﴾، ثم عدل إلى الفعل المضارع:﴿ **يُخْرِجُ** ﴾، ثم عدل عنه إلى اسم الفاعل:﴿**مُخْرِجُ**﴾، توقف الزمخشريّ عند العدول عن الفعل المضارع إلى اسم الفاعل:﴿**مُخْرِجُ**﴾، والسر في هذا العدول عنده؛ لأجل اتساق النَّظْم حيث إن اسم الفاعل الثاني معطوف على اسم الفاعل الأول: ﴿**فَالِقُ**﴾لا الفعل المضارع، ولم يسلّم ابن المنيّر له بذلك؛ حيث ربط هذه الآية بما يشابهها من النَّظْم الكريم، فوجد أن العدول في الحقيقة جاء عن الصيغة الفعلية إلى اسم الفاعل؛ حيث ورد التعبير في قول الله تعالى:﴿**قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ**﴾[يونس: 31]، وفي قول الله- ﷻ-:﴿ **يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ**﴾[الروم:19]،كما أن عطف إخراج الحي من الميت على إخراج الميت من الحي، هو النسق الذي جاءت عليه الآيات، ولهذا كلام الزمخشريّ في آية سورة الأنعام في العطف مردود بعد أن تبين تلازم العطف بين إخراج الحي من الميت مع إخراج الميت مع الحي، وصرّح ابن المنيّر بالدلالة التي حصلت من العدول عن اسم الفاعل إلى الفعل، وهي

[1] الزمخشريّ، الكشاف، 2 :428.

[2] ينظر: مشري، دلالات العدول الصرفي في القرآن(دكتوراه)، ص: 127.

التصوير والاستحضار؛ لإخراج الحي من الميت في الذهن، والفعل المضارع أقدر من اسم الفاعل على ذلك[1].

هذه بعض صور العدول في دائرة المشتقات، كان الزمخشريّ كعادته يتعمق في فهم دلالة المشتقات في النص القرآني، مستنبطًا أسرارها اللُّغوية والبلاغية، التي قلّ أن يتنبه الدارسون إليها، ثم يوظف تلك الفوائد والنكات البلاغية؛ لإظهار المعنى في أقوى الجهات التي يحمل عليها، وهو يشير إلى المعاني المهمشة عند غيره[2]، كما أنه أحيانًا يخرجها من دائرة البلاغة والإعجاز، ويوظفها في خدمة معتقده الاعتزالي.

والخلاصة إن النص القرآني يمثل التعبير الإبداعي الذي لا يرقى له أي تعبير، فقد كشف البحث في العدول الصرفي عن عدة وجوه من الإعجاز البياني، منها: العدول عن صيغة إلى أخرى من صيغ المشتقات، فالنَّظْم القرآني يفرّق بدقة غير متناهية بين موضع المصدر، وموضع اسم الفاعل والفعل وغيره، بالإضافة إلى التنوع في السياق وتلوينه بهيئات الاسم المختلفة، من: إفراد وتثنية وجمع ، والتنوع بين تذكير وتأنيث، وكل ذلك يرتبط بإحداث الأثر في المتلقي، بالإضافة إلى وضع المفردة القرآنية في موضع يأبى أن تقع فيه أي مفردة أخرى، وإنْ بدت ظاهريًا قبل التدقيق فيها وفي سياقها أنها تفيد نفس المعنى الذي تفيده غيرها من المفردات.

الخاتمة

لقد كانت كتابة هذا البحث سياحة في رياض العلم بين كتاب الله العظيم، والكتب التي عنت بدراسة أسلوبه البلاغي المعجز، وعلى رأسها كشاف الزمخشريّ وغيره، وهي مهمة ليست باليسيرة، حاولتُ فيها أن أجد لنفسي مسلكًا، فلا تند عنه مع تقصيرها، وهو شأن كل وارد كتاب الله تعالى، ينهل منه ويروي الغليل، فلا يبلغ إلا أقل القليل، ومن ذلك هذه النتائج:

أولاً: لقد صرّح الزمخشريّ بمصطلح العدول في كشافه؛ ودّل به على التحوّل والانزياح المستخدم اليوم في الدراسات الأسلوبية[3] في مواضع عدة، منها قوله:" فإن قلت: لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 2 :47، و ابن المنير، الانتصاف،(مطبوع مع الكشاف)، 2: 47.

(2) ينظر: الشوبكي، عُلا، مظاهر الاشتقاق في الكشاف، (ماجستير)، إشراف: منجد بهجت، ص : 2، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، العام الجامعي: (2007م)، ماليزيا.

3 – ينظر: محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ط:1، 1994م، ص: 268، الشركة المصرية العالمية للنشر.

الخطاب؟ قلت: هذا يسمى الالتفات في علم البيان..."[1]، فهو هنا يشرح فن الالتفات، ويجعله قائمًا على التحوّل، والعدول بين الضمائر، و كذلك ذكر الزمخشريّ مصطلحات أخرى منها: (التعاور)، و(الاتساع)، و(التغليب) معبرًا بها عن حقيقة العدول وجمالياته[2].

ثانيًا: لعل أكثر المصادر التي استفاد منها الزمخشري في تفسيره و تحليله وتقريبه لشواهد عدول الأسماء في الآيات المنتخبة هي:

أ- الكتاب لسيبويه 180هـ

ب-معاني القرآن للفراء 207هـ.

ت-كتاب الخصائص، لابن جنيّ 392هـ.

ج-كتاب دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني471هـ.

د- تفسير الإمام البغوي405هـ.

فهذه النتيجة تحتاج إلى دراسات معمقة لتأكيدها، وإظهار تأثر الزمخشريَ بالمصادر السابقة وغيرها، وتخرج كالوصية لمن أراد البحث والتدقيق في مصادر الزمخشريّ.

ثالثًا: إن هذا الأسلوب المعجز، والكلام المتميز الرفيع- أعني النظم القرآني الذي تجلت فيه ظاهرة العدول- لا يقع إلا من عالم خبير؛ بما تصلح به النفس البشرية ويسعدها في الدارين، فخاطبها بما يؤثر فيها من أساليب العدول المختلفة.

رابعًا: إن الآيات القرآنية التي تتضمن عدول الأسماء تنوّعت موضوعاتها من أحكام فقهية، وعقدية، وقصص وغيرها؛ ولكنها جاءت في طبقة واحدة من البلاغة والفصاحة، لا تتكشف دلالاتها إلا بتأمل تراكيبها وأساليبها، فالسر من العدول الذي يحمله ذلك التركيب يحمل في ثناياه حكمًا ومقاصدًا شرعيةً؛ لولا ذلك العدول لما ظهر الحكم.

خامسًا: إن ما عرضه البحث من سعة دلالية نتجت عن عدول الأسماء في سياقات وتراكيب مختلفة، فيه ردّ واضح على من زعم أن ظاهرة العدول حديثة غربية النشأة.

---

1 - الزمخشريّ، الكشاف، 1: 13.

2 - ينظر: المصدر السابق،1: 310، 3: 419.

سادسًا: أظهرت دراسة العدول في ضوء النص القرآني الكريم إمكانية البحث عن تلك الدلالات البلاغية في الشعر وغيره من الأجناس الأدبية الأخرى، وتحليل أساليبها واستخراج فرائد كل تركيب وما يميزه؛ حيث يمكن القول بصلاحية منهج الزمخشريّ لدراسة الشعر العربي–وقبله عبد القاهر الجرجاني–، ومعرفة إمكانات أساليبه، ومستويات الأداء عند الشعراء، وخصوصيات أسلوب كل شاعر.

سابعًا: إن ظاهرة عدول المشتقات دعامة أساسية يقوم عليها المجاز اللّغوي والعقلي، وتجلى لنا ذلك أثناء تحليل الشواهد القرآنية، فمنحتْ النص القرآني التمايز والإعجاز البياني الخالد.

ثامنًا: إن ظاهرة العدول في النص القرآني عامة، وعدول الأسماء بخاصةٍ تخدم الانسجام المقطعي بين الفواصل القرآنية المتتالية وتحقق الرتل الموسيقيّ، الذي تشكله البنى الصرفية للفواصل المتجاورة بعد أداء المعنى في أعلى مستوياته، وهذا الرتل الموسيقيّ مطلوب لتسهيل الحفظ والتذكر.

تاسعًا: لاحظ الزمخشريّ أن العدول عن المشتقات إلى المصدر يفتح آفاق إنتاج الدلالات؛ فيقبل النص أكثر من قراءة انطلاقًا من تعدد المعنى في المصدر، وكونه أصل الدلالة وجوهرها.

عاشرًا: تبين أن ظاهرة العدول ذات أبعاد جمالية تكمن وراءها حقائق وغايات سامية الطريق إليها التدبر والتأمل في النظم، وهذا ما يمنحها القدرة والصلاحية غير المحددة على تحريك النفوس والتأثير فيها.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

1–ابن الأثير: ضياء الدين نصر الله بن محمد (637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:1،1999م، المكتبة العصرية– بيروت.

2–ابن المنيّر: أحمد بن محمد (68هـ)، الانتصاف من الكشاف،(مطبوع مع الكشاف).

3– ابن جنيّ: أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، الخصائص، تح: عبدالحكيم بن محمد، د. ت. ط، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة.

4–ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد(1393هـ)، التحرير والتنوير، ط:1، 1984م، الدار التونسية للنشر – تونس.

5– أبو السعود: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (982هـ)، رشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، د.ت. ط، دار إحياء التراث العربي–بيروت.

6-أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، ط:1، 1999م، دار الفكر ، بيروت.

7- أبو عبيدة: معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: 209هـ)، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزگين،ط:1،1964 ، مكتبة الخانجى - القاهرة .

8-أبو موسى: محمد، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشريّ وأثرها في الدراسات البلاغية، ط:1، 1988م، وما بعدها، مكتبة وهبة -القاهرة .

9-الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد (502هـ) ، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، ص: 204، ط: 1، 1991م، **دار القلم، الدار** الشامية - دمشق، و بيروت.

10-الألوسي شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (1270هـ)،روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، تح: علي عبد الباري عطية ،ط :1، 2009م، دار الكتب العلمية- بيروت.

11-النيسابوري: أبوبكر (850هـ)، تفسير القرآن (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، تح: زكريا عميرات، ط: 1، 1995، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان.

12-البغويّ: أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تح: عبد الرزاق المهدي، ط:5، 1999م، دار إحياء التراث العربي -بيروت.

13-بو كشك: زهرة توفيق، الأوجه البلاغية والدلالية في تفسير الكشاف (ماجستير)، إشراف: جهاد المجالي، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ،2002م.

14-البيضاوي: ناصر الدين عبدالله بن عمر(685 هـ)،أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد المرعشلي، ط: 1 ، 1997م، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

15-حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ط:1، 1993، عالم الكتب، القاهرة - مصر.

16-ديوان الحطيئة: جرول بن أوس(59هـ)، شرح ابن السكيت (246هـ)، تح: مفيد قميحة، ط: 1، 1993م، دار الكتب العلمية، بيروت.

17- ديوان امرئ القيس، تح: عبد الرحمن المصطاوي، ط: 1 ، 2004 م ، دار المعرفة، بيروت.

18-الرازي: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن (606هـ)، التفسير الكبير= مفاتيح الغيب، ط:3، 1999م،دار إحياء التراث العربي - بيروت.

19- الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل (311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ، تح: عبدالجليل شبلي، ط: 1، 1988م، عالم الكتب ، بيروت- لبنان.

20-الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد (794هـ)،البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط:1،1957م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه- القاهرة.

21-الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله (538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط:3، 1986 م، دار الكتاب العربي – بيروت.

22- السمين الحلبي: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف (756هـ)،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد الخراط، د، ت، ط، دار القلم، دمشق.

23-عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – (68هـ)، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (817هـ)، د. ت. ط، دار الكتب العلمية – لبنان.

24-العسكري: أبو هلال (395هـ)،الفروق اللُّغوية، تح: محمد سليم، د. ت .ط ،دار العلم والثقافة ، القاهرة – مصر.

25-فاضل السامرائي، التعبير القرآني،ط:2، 2002م،دار عمار ، عمّان- الأردن.

26-الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ) ،معاني القرآن، تح: أحمد النجاتي، ومحمد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، ط:1، د. ت، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر .

27- القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش،ط: 1 ،1964، دار الكتب المصرية – القاهر

28-القطاوي، محمد، السياق وأثره في العدول عن مطابقة العدد عند الزمخشريّ" دراسة تحليلية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللّغات وآدابها، العدد: 4، 2010م.

29- القيرواني: أبو على الحسن بن رشيق (463 هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط:5 ،1981 م، دار الجيل، بيروت- لبنان.

30-محمد المنجد، اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، ط:1، 2010م، دار الفكر، دمشق.

31- محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ط:1، 1994م، الشركة المصرية العالمية للنشر.

32-مشري، عبد الناصر، دلالات العدول الصرفي في القرآن، (دكتوراه)، إشراف: فرحات عياش، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، بانته، العام الجامعي: (2014 م)، الجزائر.

33- النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد (338 هـ)، إعراب القرآن، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط:1، 2000م، دار الكتب العلمية- بيروت.

"والله ولي التوفيق"

The number of nouns in Kashaf al-Zamakhshari and its rhetorical connotations, presentation and analysis

Ibrahim Muftah Bahour
Department of Arabic Language and Islamic Studies, Faculty of Arts, Asmariya Islamic University
im041143@gmail.com

Abstract:

The research aimed to establish the phenomenon of nominal change, through the efforts of the scholar Al-Zamakhshari in his interpretation of Al-Kashshaf. His efforts in interpretation were characterized by the graphic nature, the application of systems theory, the probing of the Holy Qur'anic text and the clarification of the linguistic relationships between its vocabulary and the contexts contained in it, which produced its real and metaphorical connotations. Which made it attract the attention of scholars throughout the ages, so the research came in two topics: the first: the absence of nouns from matching number and gender in the Qur'anic systems, and the second: the absence of derivatives, and the change between the noun and the verb in the Quranic systems, and they include several demands that deal with the singular, the dual, the plural, the masculine and the feminine. , derivatives, and the change from a noun to a verb and vice versa, One of the most important findings of the research is the importance of context and its clues according to Al-Zamakhshari in understanding rhetorical connotations, and familiarity with the terminology he applied to this aesthetic phenomenon within the Qur'anic text, as well as the originality of researching the phenomenon of deviance among Arabic scholars.

Keywords: Adul, Al-Zamakhshari, systems, singular and plural, masculine and feminine, derivatives, verb.